



**كلمة الدكتور كمال شحادة  
رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي  
"الهيئة المنظمة للاتصالات"**

**في ورشة عمل نظمتها الهيئة بعنوان:  
"رؤية جديدة لتطوير قطاع البث"  
(A Broad Vision for a New Broadcast Evolution)**

**يوم الجمعة الواقع فيه 9 كانون الثاني 2009  
في فندق البريستول - بيروت**

معالي وزير الإعلام الأستاذ طارق متري،

معالي وزير الاتصالات المهندس جبران باسيل،

حضرة رئيس المجلس الوطني للإعلام الأستاذ عبد الهادي محفوظ،


حضرة ممثلي و مندوبي المحطات الإذاعية والتلفزيونية،

أيها الحضور الكريم،

أهلاً وسهلاً بكم جميعاً

يطيبُ لي، بدايةً، أن أرحّبَ بكم في ورشة العمل هذه، وهي مناسبةٌ نعتبرها غايةً في الأهمية، بالنظر إلى ما سنتطرقُ إليه اليومَ من مشكلاتٍ وتحدياتٍ تواجهُ قطاعَ البثِّ الإذاعيِّ والتلفزيونيِّ في لبنان، من أجل مناقشتها وبلورةِ الحلولِ التي يمكنُ اعتمادها، في سياقِ رؤيةٍ وطنيةٍ جديدةٍ جامعةٍ لتطويرِ هذا القطاعِ المهمِّ.

وكي أكونَ أكثرَ دقةً، فإنّ الأفكارَ التي سوفَ نتناولها اليومَ، تتمحورُ حولَ ثلاثةِ مواضيعٍ رئيسيةٍ، هي:

أولاً،  الوضع الحاليُّ للبثِّ الإذاعيِّ والتلفزيونيِّ، والمشاكلُ التي يواجهها هذا القطاع.

ثانياً، الاستشارة التي أطلقتها "الهيئة المنظمة للاتصالات" حول السبل الواجب اعتمادها، من أجل تحسين البث الإذاعي (FM).

... وثالثاً، الاستشارة التي أطلقتها "الهيئة المنظمة" بشأن خطة الانتقال من البث التلفزيوني التماثلي (Analog)، إلى البث التلفزيوني الرقمي (Digital)، عملاً باتفاقية جنيف 2006، التي وقع لبنان عليها.

وفي هذا السياق، لا يغيبُ عنكم، أيها السيّدات والسادة، أن "الهيئة المنظمة" كانت قد أصدرت الاستشارتين المتعلقتين بـ "استراتيجية الانتقال الرقمي للبث التلفزيوني" ووثيقة "تحسين البث الإذاعي (FM)"، في تشرين الثاني لعام 2008، وقد أعلنت ذلك على موقعها الإلكتروني الرسمي وفي وسائل الإعلام.

ونظراً إلى أهمية هاتين الاستشارتين، ونظراً للاستحقاقات التي علينا مواجهتها، محلية كانت أم دولية، إن لجهة معالجة المشاكل المتعلقة بالترددات، وهي متعدّدة، بدءاً من إصدار المخطّط التوجيهي لترددات البث الإذاعي والتلفزيوني، وصولاً إلى معالجة مشاكل التداخل، التي يعانيها هذا القطاع، أملاً بتحسين نوعية البث الإذاعي والخدمات المرافقة له، بالإضافة إلى تحسين شروط المنافسة لإفساح المجال أمام استثمارات وفرص عمل جديدة في هذا القطاع، كما لا يجب أن ننسى مسؤولياتنا في مواكبة التقدّم العالمي والتحضير للانتقال إلى البث الرقمي، تنفيذاً لتعهدات لبنان بتطبيق اتفاق جنيف، لذا قرّرت "الهيئة المنظمة" لاحقاً تمديد مهلة تلقي الردود والملاحظات بشأن الاستشارتين المذكورتين حتى نهاية كانون الثاني الجاري.

والهدفُ من لقائنا اليومَ يكمن، أساساً، في مناقشةِ مضامينَ هذه الاستراتيجية معكم مباشرةً، بوصفكم مسؤولينَ في المحطاتِ الإذاعيةِ والتلفزيونيةِ المعنية. فمن الضروريّ جداً أن يكونَ التعاونُ قائماً بينَ الجميع، إذ لا يكفي أن تضعَ "الهيئةُ المنظمة" خطاً ما لم تواكبها المؤسساتُ المعنيةُ بالتعاونِ المطلوب.

وحرصاً من الهيئةِ على المصلحةِ العامة، ومراعاةً للمصلحةِ الوطنيةِ وصالحِ جميعِ العاملينَ في القطاع، فإنَّ "الهيئةُ المنظمة" تعتمدُ للتشاورِ مع كافةِ الأطرافِ المعنيةِ قبلَ إصدارها أيِّ اقتراحاتٍ لخطِّ أو أنظمةٍ أو تشريعاتٍ لأيِّ خدمةٍ من الخدمات، وذلكَ لقناعتنا بأنَّ "أهلَ مصرَ أدريَ بشعابها" ومن أدريَ بأيِّ قطاعٍ أكثرَ من العاملينَ فيه، بالإضافةِ إلى حرصِ الهيئةِ على مراعاةِ الشفافيةِ الكاملةِ في تعاملها بكلِّ ما يتعلقُ بعملها، لذا فإنَّ الهيئةَ لن تُصدرَ هذه الخططَ أو الأنظمةَ أو التشريعاتَ لوحدها، بل ستعملُ دائماً ضمنَ ورشةٍ وطنيةِ جامعةٍ لكلِ المعنيين، كي نستطيعَ أن نعالجَ معاً المشكلاتِ القائمةِ بطريقةٍ صحيحةٍ، ولنتمكّنَ من مقاربتِها من كلِ الزوايا والأبعاد، بما يراعي مصالحَ الجميعِ والمصلحةِ الوطنيةِ العليا ويتوافقُ مع المعاييرِ الدولية.

ذلكَ أن الهيئةَ المنظمةَ تُعدّ التشريعاتِ والأنظمةَ بما يتناسبُ معَ المعاييرِ الدوليةِ لمختلفِ القطاعاتِ المرتبطةِ بخدماتِ الاتصالات، ومنها الإعلام، وهي تدعوكم إلى التجاوبِ مع الاستشاراتِ التي تطرحها، لأنَّ رأيكم فيها يهْمنا. وعلى أساسِ ملاحظتكم، قد تعيدُ الهيئةُ النظرَ في مضامينِ الاستشاراتِ المطروحة، وقد تعدّلها تمهيداً لإصدارها في صيغةٍ رسميةٍ نهائيةٍ أو رفعها إلى المراجعِ المختصة.

وكما ذكرتُ آنفاً، لقد طرحنا استشارتيّ البثِّ التلفزيونيِّ والإذاعيِّ للاستشارةِ العامّة، ومددناها حتى آخر كانون الثاني الجاري،

أيها السيّدات والسادة،

أمامنا استحقاقاتٌ يتعيّن علينا مواجهتها معاً. فقد حدّد "الاتحادُ الدوليُّ للاتصالات" سنة 2015 موعداً للانتقال من البثّ التماثليّ إلى البثّ الرقمي، بحيثُ لن تتمتعَ خدماتُ الإرسال التماثلية بأيّ حمايةٍ بعدَ عام 2015. وقد التزمَ لبنانُ بهذا الموعدِ عندما وقّع على "اتفاقيةِ جنيف" الخاصة بهذا الموضوع سنة 2006.

ولا يخفى عليكم أنّ العديدَ منَ الدولِ قد أحرزَ تقدّماً ملحوظاً في هذا السياق، وباشراً عملياً في تطبيق استراتيجيته للانتقال إلى البثّ الرقمي. ولطالما كانت مؤسساتنا الإعلامية اللبنانية رائدةً على مستوى المنطقة في مواكبتها للتقدّم التكنولوجي والتقنيّ على أكثر من صعيد، ولديها كلّ الخبرات والكفايات التي تؤهلها لذلك، وهي، بالتأكيد، لن تتخلفَ عن السير في ركب التطوّر العالميّ هذه المرّة، وفي كل مرّة.

بيد أنّ هذا الدافعَ وهذه الحماسة التي تتسمون بها، كما نعهدكم، تتطلبُ جهداً جماعياً وتكاملياً، نتشاركُ فيه نحن وأنتم بالتعاون مع مختلف الوزارات والإدارات المعنية، وصولاً إلى تحقيق استراتيجيةٍ وطنيةٍ بمستوى التحديات.

ومن الآمال المعقودة على هذه الورشة اليوم، أن توضح كيفية مواجهة هذا التحدي والاستفادة من التحول إلى البثّ الرقمي، وأن توضح دور كلّ من وسائل الإعلام، وتحديد المحطات التلفزيونية والإذاعية، و"الهيئة المنظمة للاتصالات"، فضلاً عن دور وزارة

## أيها الحضور الكريم،

لا شك، طبعاً، في أنّ تحديد السياسة الوطنية العليا للبتّ الإذاعيّ والتلفزيونيّ هي مسؤولية وزارة الإعلام ومجلس الوزراء، وهذا يتكامل، بطبيعة الحال، مع عمل "الهيئة المنظمة للاتصالات"، لأنّ دور الهيئة هو تحديد الأنظمة والتشريعات والأصول التقنية الواجب اعتمادها لضمان عمل هذه الوسائل بأفضل الشروط التقنية، بالإضافة إلى دور الهيئة ومسؤوليتها عن وضع المخطّط التوجيهي للترددات بموجب الصلاحيات التي أناطها بها قانون الاتصالات، بموجب المادتين 15 و16 من القانون 431، وهذا أمر متفق عليه، وهي تمارس هذا الدور عملياً منذ أيلول من عام 2007.

وكلنا ثقة بأن حضوراً معالي وزير الاتصالات المهندس جبران باسيل ومعالي وزير الإعلام الأستاذ طارق متري، سيكون له كبير الأثر في تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الورشة.

إنّ عام 2015 هو عام الاستحقاق العالميّ، وسوف يتحوّل عالم الإعلام التلفزيونيّ كلّهُ إلى عالم رقميّ، والوقتُ داهم. فحتى ذلك الموعّد، أمامنا 5 أو 6 سنواتٍ لإنجاز هذا العمل الكبير، وهذا وقتٌ قصيرٌ بالنسبة للدولة والمجتمع بشكلٍ عام، نظراً إلى حجم التغيير الذي يجب أن يتحضّر له الجميع (الدولة، المستهلك، المشغل، المستورد... إلخ)، نظراً إلى حجم الاستثمارات التي سيفرضها هذا التحوّل على المواطنين والمؤسسات الإعلامية، ما يعني أن هذا التحوّل يتطلب تغييراً شاملاً عند الجميع. والتأخيرُ يترتبُ عنه تداعياتٌ كثيرة.

وثمة أمرٌ أساسيٌّ هنا، كيلا نخلط المسؤوليات، فعملية الانتقال، في المبدأ، هي مسؤولية الدولة والمؤسسات الخاصة، إذاعية كانت أم تلفزيونية. وحقوقُ الناس في استقبال خدمات التلفزيون الرقمي هي حقوقٌ يُفترضُ أن تحميها الدولة.

ولأنَّ إمكانية الفصل بين الإعلام والاتصالات، كوسيلةٍ وكمضمون، باتت في هذه الأيام صعبة، إن لم نقل مستحيلة، فإنَّ التكاملَ بين دور وزارتي الاتصالات والإعلام ودور "الهيئة المنظمة للاتصالات" والمجلس الوطني للإعلام والمؤسسات الإذاعية والتلفزيونية، أصبحَ اليومَ أمراً أكثرَ إلحاحاً من أيِّ وقتٍ مضى، في سبيل مواكبة التطور ومن أجل وضع أفضل المعايير والأنظمة، بما يراعي المصلحة العامة ومصلحة العاملين والمستثمرين في هذا القطاع.

ومن مسؤولياتنا، أيضاً، أن نحرصَ، من جهةٍ، على منع تأثير محطات الإرسال سلباً في الصحة العامة عبر وجودها في المناطق الأهلة بالسكان، وأن نعملَ، من جهةٍ ثانية، على معالجة التداخل مع الدول المجاورة، لأنَّ تنظيمَ عملية توزيع الترددات وتأثيراتها لا تنحصر بدولة لوحدها، بل تنظمها الاتفاقات الدولية التي يبرعها الإتحاد الدولي للاتصالات، وهذه مسألة تحتاجُ إلى تنسيقٍ دوليٍّ بسبب تأثيرها في خدمات الدول المجاورة. فلا يمكنُ تسجيلُ أيِّ ترددٍ لدى الإتحاد الدولي للاتصالات، ما لم يُنسَقَ هذا الاستخدام مع الدول المجاورة.

وقد مهّدت "الهيئة المنظمة للاتصالات" الطريقَ أمامَ إتمام الكثير من هذه الأمور، من خلال إصدار نظام وإجراءات الترخيص لاستعمال الترددات، وتنظيم وضع "الحزمة العريضة"، والتحضير

أيها السيدات والسادة،

بحلول سنة 2015، يجب إنجاز الانتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي، تجنباً للتداعيات التي يمكن أن تؤثر في حياة الناس مباشرة، وفي عمل المشغلين أيضاً.

ففي ذلك العام، لا مصانع تُصنّع التلفزيون التماثلي التقليدي، ويجب تحديد معايير ومواصفات أجهزة استقبال البث الرقمي ودراسة سبل تأمينها للسوق اللبنانية، كما يجب وضع بعض الشروط على المستوردين والموزعين خلال المرحلة الانتقالية من أجل إعلام الجمهور وحمايته. فكيف سُنستبدل كل أجهزة التلفزيون الموجودة عند المواطنين، وهي تُقدّر بمئات الآلاف وحتى بالملايين؟ وكيف سيؤمن التمويل، ومن هي الأطراف المعنية بتأمينه؟ وهل سُنسهم الدولة في نسبة من تمويل عملية الاستبدال هذه كما فعلت بعض الدول؟ أم أنها ستفرض على المشغلين تحمل هذه التكاليف؟ أم ستترك المواطنين يواجهون قدرهم بأنفسهم؟



أيها الحضور الكريم،

إنّ هذه الأسئلة وغيرها، والاستشاراتِ الصادرة عن "الهيئة المنظمة للاتصالات"، مطروحة للنقاش أمامكم ومعكم اليوم، ويحدوني الأمل بأن تخرج هذه الورشة بنتائج مثمرة على مستوى التعاون بيننا جميعاً، بما يرقى بالوطن إلى مستوى التحديات التي تفرضها علينا ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصالات اليوم وغداً.  
وشكراً